International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 6 Issue 5, May - 2022, Pages: 2-31

The Electronic Collection and Its Impact on the Performance of Budgets in Public Sector Institutions - Case study: Nyala Hospital - Haj Atta Al-Mannan Center

Dr.Elsafi Mohammed Ahmed Adam[1], Dr. Mohammed Ali Abdallah Abakar[2], Dr. Mohammed Ahmed Bakheet[3]

[1]Assistant professor of Accounting, El daein University faculty of Administrative Sciences
SUDAN-TEL 0121311104
Email ;elsafi35@gmail.com
[2]Assistant professor of Accounting, University of Nyala faculty of Economic and commercial
SUDAN-TEL 0912957799
Email ;mohali7917@gmail.com
[3]Assistant professor of Administration
University of Nyala faculty of Economic and commercial
SUDAN-TEL 0172034940

Abstract: *The study aimed to identify the electronic collection and its impact on the performance of budgets in public sector institutions in Sudan through a case study of Nyala Teaching Hospital, Hajj Atta Almannan Diagnostic Center, the study relied on the descriptive analytical method, The study community is represented by all the center's employees, numbering (150 individuals), and for the limitation of the community, all members of the sample were reached. The researcher followed the method of the questionnaire and distributed it to the members of the sample, and (143) forms valid for analysis were obtained. The study reached several results, including that the system The electronic collection is consistent with the unified treasury system applied by the Ministry of Finance, which enabled the ease of implementing the items of the general budget and internal control transparent control of state resources. To monitor the progress of implementing the provisions of the general budget.*

Keywords: *electronic collection, public budgets, public sector institutions*

التحصيل الالكتروني واثرة على اداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام (دراسة حالة:مستشفي نيالا التعليمي –مركز الحاج عطا المنان)

1-د.الصافي محمد احمد ادم
Elsafi MohammedAhmed Adam
استاذ المحاسبة
جامعة الضعين
كلية العلوم الادارية
Tel ; 0121311104
Email ;elsafi35@gmail.com

2-د.محمد على عبدالله ابكر
استاذ المحاسبة المساعد
جامعة نيالا
كلية الاقتصاد والدراسات التجارية

3-د.محمد احمد بخيت كرم الدين
أستاذ الإدارة المساعد
جامعة نيالا
كلية الاقتصاد والدراسات التجارية

المستخلص:-

هدفت الدراسة الى التعرف على التحصيل الالكتروني واثرة على اداء الموازنات بمؤسسات القطاع العام في السودان من خلال دراسة حالة مستشفي نيالا التعليمي مركز الحاج عطا المان التشخيصي، اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي القائم على دراسة المشكلة كما في الواقع،ويتمثل مجتمع الدراسة كافة العاملين بالمركز البالغ

عددهم (150 فرداً) ونسبة لمحدودية المجتمع تم الوصول الي جميع افراد العينة وقد اتبع الباحث اسلوب الاستبانة وتوزيعها على افراد العينة وتم الحصول على (143) استماره صالحة للتحليل،وقد توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها ،ان نظام التحصيل الالكتروني تطابق مع نظام الخزانة الموحد الذي تطبقة وزارة المالية الذي مكن من سهولة تنفيذ بنود الموازنة العامة والضبط الداخلي والرقابة الشفافة لموارد الدولة.واوصت الدراسة بربط المركز ببطاقة الدفع والسحب الالي ليكون التحصيل بالبنك بدلا من التحصيل النقدي لتفادي عملية الزحام وتجنب تاخير توريد النقدية في البنك الذي بدورة يؤثر على متابعة سير تنفيذ بنود الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: التحصيل الالكتروني ،الموازنات العامة،مؤسسات القطاع العام

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

تمهيد:

تعمل عملية التحصيل الالكتروني على مواكبة التطورات العلمية والتقنية، وإدخال أحدث التقنيات إلى المؤسسات ككل بهدف إستكمال البنية التحتية من خلال استخدام أحدث شبكات الاتصالات وتجهيزات الحاسوب وقواعد المعلومات في المؤسسات؛بهدف إنشاء نظام معلومات متكامل يعمل على رفع كفاءة الأداء، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمؤسسات الأخرى، ومن هنا نشأة فكرة المؤسسة العامة او مؤسسات القطاع العام التي اصبحت هي الركيزة الاساسية للدولة فتطورت هذه المؤسسات من النظام التقليدي اليدوي أي عملية التسجيل الحسابي الدفتري اليدوي الي ان ظهرت التكنولوجيا في عصرنا هذا واصبحت معظم المؤسسات العامه تدار الكترونياً مما سهل عملية التحصيل وساعدت في تقليل الوقت والجهد وتوفير المال وسهولة اعداد الموازنات.

فالتحصيل الالكتروني اسرع بكثير من التحصيل اليدوي الدفتري الذي ياخذ وقت طويلاً ودورة مستندية معقدة. وهذا ما جعل العلم الحديث وتطبيقاته التكنولوجية المعاصرة ذات تأثير بالغ الأهمية على انسان اليوم.

مشكلة البحث:

تطورت الانظمه الالكترونية في السودان مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التقدم العلمي حتي ظهور نظام التحصيل الالكتروني الذي يعتبر خدمه وليده بالسودان .طبقت خدمة التحصيل الالكتروني في بعض المؤسسات بظهور ثورة المعلومات وربط السودان بشبكة معلومات الكترونية ، تواجه كثير من المؤسسات مشاكل في استخدام التقنية الحديثة وتتمثل مشكلة البحث في الاجابة علي الاسئلة التالية

1-هل هناك تطبيق لنظم التقنية الحديثة لتحصيل الموارد بموازنة مؤسسات القطاع العام ؟

2-هل هناك مواءمه بين الانظمه المطبقة في التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ؟

3-هل اثر برنامج الالكتروني بالمركز ايجاباً علي اداء الموازنات

4-هل نظم التأمين المطبقة لبرامج نظم التقنية الحديثة في التحصيل الالكتروني كافيه لتحقيق حماية النظام من الاختراق وتحقيق الرقابة ؟

5-هل البنيه التحتيه من شبكات وكهرباء والخدمات الفنية بالمركز تؤثر على استدامة خدمة التحصيل الالكتروني؟

فرضيات البحث :-

تسعي الدراسة الي التحقق من الفرضيات التالية :-

1-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية .

2-هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني والتأثير علي النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية .

3-هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني لمؤسسات القطاع العام علي كفاءة اداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد .

أهمية البحث:-تتمثل اهمية البحث في:

1-ان تقنية المعلومات قد أحدثت تطورات سريعة في تحقيق الاهداف المطلوبة باستخدام عملية التحصيل الالكتروني

2-ان عملية التحصيل الالكتروني التي تعتبر من العمليات الاساسية التي تؤدي الي ترقية الاداء المالي في مؤسسات القطاع العام

3-ضرورة اكمال الدورة المستندية المطبقة في عملية التحصيل الالكتروني ومطابقتها مع القوانين والتشريعات المالية والمحاسبية والمعايير المحاسبية للموازنات

أهداف البحث:- تتمثل أهداف البحث في عدة نقاط يمكن إجمالها في الاتي :-

1-معرفة التاثير علي النظام المحاسبي والدورة المستندية المستخدمة في عملية التحصيل الالكتروني

2-معرفة العوامل التي تؤثر علي استخدام برنامج التحصيل الالكتروني بالمركز

3-التعرف علي اهم العقبات والصعوبات التي تحد من فاعلية عملية التحصيل الالكتروني

4- معرفة العوامل التي تؤثر علي استخدام الموازنات كأداه للتخطيط والرقابة في مؤسسات القطاع العام

5- التعرف علي مفهوم وطرق إعداد الموازنات في مؤسسات القطاع العام

مصادر المعلومات:-

1-مصادر أولية(مقابلة- ملاحظة -استبيان)

2-مصادر ثانوية (الكتب والمراجع والدوريات والاصدارات والمجلات والانترنت)

مناهج البحث:-

للحصول علي معلومات نوعية وكمية عن مادة البحث بجوانبها وابعادها اعتمد الباحث علي:

1- المنهج الوصفي التحليلي القائم علي دراسة الحالة كما توجد في الواقع ، ووصفها وصفاً دقيقاً

2- المنهج الاستنباطي : لتحديد ابعاد المشكلة وصياغة فرضيات البحث

3- المنهج الاستقرائي : لاختبار مدي صحة الفروض

حدود البحث:.

1-الحدود المكانية :- ولاية جنوب دارفور مستشفي نيالا التعليمي – مركز الحاج عطا المنان التشخيصي – بمدينة نيالا

2-الحدود الزمانية :- العام 2015 م وفقاً للدراسة الميدانية

هيكل البحث :-

يتكون هذا البحث من اربعة محاور رئيسية علي النحو التالي المحورالاول الدراسات السابقة ، المحور الثاني الاطار النظري ويشتمل التعرف علي مفهوم التحصيل الالكتروني ومفهموم الموازنات العامة ،المحور الثالث يتناول الدراسة الميدانية واجراءاتها،المحور الرابع يشمل النتائج والتوصيات التي توصل اليها البحث.

المحورالاول:الدراسات السابقة

حاول الباحث الحصول علي الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وقد تمكن الباحث من الحصول علي عدة دراسات سنتناول منها :

دراسة شرف الدين(2001م)

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتركزت تساؤلات وفروض الدراسة حول عدة نقاط تلخصت في الاتي:

ظهور وضع الادارة العامة للمراجعة الداخلية بوزارة المالية والاقتصاد ومدي تحقيقها للرقابة في المؤسسات الحكومية الاخري ، كما ان كانت هناك تساؤلات عن صلاحيات واختصاصات لجنة الرقابة علي كيفية تحفيز المراجعين الداخليين وعن مدي ادراك مفهوم المراجعة الداخلية لدي المسئولين والعامليين بالمؤسسات الحكومية

وخلصت الدراسة الي نتائج منها،لابد من اعادة النظر في الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة للجنة الرقابة المالية حيث ان صلاحياتها استشارية تنفيذية مما يحد من استقلال المراجعة الداخلية واوصت الدراسة بالعمل على انشاء معهد للمراجعة الداخلية للتدريب والعمل علي بث الوعي بطبيعة عمل المراجعة الداخلية.

دراسة الأفندي، (2003)

ركزت الدراسة على أهمية استخدام الموازنات كأداة للرقابة وتقويم الأداء في القطاع العام في سوريا وإلى أهمية مشاركة كافة الأفراد في عملية إعداد الموازنات.

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج اهمها، اعتماد الأساليب العلمية عند إعداد الموازنة يزيد من فاعليتها كأداة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء،

واوصت الدراسة بضرورة مشاركة كافة المستويات الإدارية في المنشأة في عملية إعداد وتنفيذ الموازنات وعلى الأخص المستويات الإدارية الدنيا المسؤولة عن التنفيذ.

دراسة اميمة (2007)

تناولت الدراسة الموازنة العامة في تحسين الاداء المالي والمحاسبي بالوحدات الحكومية , تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود معيار محدد لقياس الكفاءة والرقابة علي الاداء المالي والمحاسبي بالوحدات الحكومية وظهور الموازنة الحكومية بشكلها الحالي لا يؤدي الي تحقيق أهدافها .

هدفت الدراسة الي ايجاد معيار لقياس الكفاءة علي طريقة الموازنة العامة للدولة التي تفيد في عملية التخطيط والرقابة ورسم السياسات المستقبلية .

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها ،ضرورة الاهتمام بتطوير نظام الموازنة بالوحدات الحكومية عن طريق ادخال التقنيات الحديثة والمهارات الفنية.واوصت الدراسة بضرورة توفير البيانات والمعلومات الاساسية لاعداد الموازنة العامة مما يزيد من قدرة الموازنة علي عكس الانشطة الحقيقية والفعلية للوحدات الحكومية.

دراسة سليمان (2008)

تناولت الدراسة دور الموازنة التخطيطية في تقدير الايرادات في الوحدات الحكومية وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود انحرافات في الايرادات وذلك من خلال مقارنة الايرادات المقدرة بالايرادات الفعلية خلال سنوات الدراسة الامر الذي يوضح الانحراف في تقدير الايرادات مما يفقد هذة الموازنات واقعيتها ودقتها , وقد اثر ذلك سلباً علي دقة المعلومات ومسار الاداء الفعلي الذي يساهم في التخطيط والرقابة وتقويم الاداء . قامت الدراسة علي اختبار مدي الفرضيات التالية .استخدام الاساليب الاحصائية والطرق الرياضية يساعد علي التنبوء والتقدير السليم للايرادات ،وجود رقابة مستمرة علي الايرادات يحول دون تكرار الانحراف في تقدير الايرادات .وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها،اعداد الموازنات التخطيطية لا تؤخذ في الحسبان الاسس والقواعد التي تمكن من اعداد موازنة دقيقة وقابلة للتحقيق .

وقد توصلت الدراسة الي عدة توصيات منها،ضرورة العمل علي بناء القدرات والتدريب في مجال استخدام تقانة المعلومات وزيادة الوعي في مجال الاستخدام الالكتروني في اعداد الموازنات.

دراسة حمدان,وامجد ،(2011)

هدفت إلى بيان دور القبض الإلكتروني للإيرادات في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع العام بالأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة، وزعت باليد على جميع مدققي الرقابة الداخلية، و مسؤولي وحدات الرقابة الخارجية، والمراقبين الماليين، الذين يمثلون مجتمع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها، وجود دور إيجابي لكل من حماية الأصول، والمعلومات والاتصال على تعزيز فاعلية الرقابة في دوائر القطاع العام بالأردن، وذلك وفقا للقبض الإلكتروني للإيرادات، وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها ضرورة تفعيل أساليب التحصيل في القطاع العام بالأردن باستخدام القبض الإلكتروني للإيرادات.

دراسة احمد (2013م)

تناولت الدراسة موضوع التحصيل الالكتروني مدخل للولاية علي المال العام وهدفت الدراسة الي ان نظام التحصيل الالكتروني اصبح حتماً لمسايرة المتطلبات التي تستلزمها عمليات التحصيل في المعاملات الالكترونية في السودان ، وان النظام يؤثر بصورة ايجابية علي الاقتصاد ، وان السودان دولة متقدمة في مجال البنيات التحتية لتكنولوجيا المعلومات لابد من استقلالها في مجالالت الحياة العملية ، حيث ان السودان يعتمد علي الطرق التقليدية في المركز الحكومية من حيث التعامل بالايصالات والمستندات الورقية ، ومن اهم فرضيات الدراسة ،عدم وجود استراتيجية للدولة لانفاذ التحصيل رغم وجود قرار صادر بتبني

الخدمات الحكومية الالكترونية ،وكانت اهم النتائج ان نظام التحصيل الالكتروني يؤثر بصورة ايجابية علي الاقتصاد واوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجنة قومية تضم كل الجهات ذات الصلة (وزارة المالية – بنك السودان المركزي – المركز القومي للاتصالات لجنة التحصيل غير القانوني والخبراء المختصين في هذا المجال) بصلاحيات واسعة للتخطيط والاشراف علي تنفيذ مشاريع التحصيل الالكتروني .

-دراسة إبراهيم وآخرون:(2015م)

تناولت الدراسة أثر نظام التحصيل الالكتروني في زيادة الإيرادات وتكمن أهمية الدراسة في أهمية التحصيل الالكتروني ودورة في زيادة نسبة الإيرادات بمؤسسات القطاع الحكومي،كما هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على نظام التحصيل الالكتروني وإعطاء نماذج تطبيقية توضح دورة في زيادة نسبة الإيرادات.وتمثلت مشكلة الدراسة في أن وسائل التحصيل التقليدية وعبر البيروقراطية الراسخة في جهاز الدولة، تؤدي عادة إلى تأخير تحصيل الأموال في الخزينة العامة مما ينتج عنه التجنيب.وكانت أهم فرضيات الدراسة كالأتي :-هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام التحصيل الالكتروني والحد من ظاهرة تجنيب الأموال وتقليل الفاقد.وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن نظام التحصيل الالكتروني ساهم في زيادة الإيرادات الولائية بصورة ملحوظة، كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: توفير التدريب الكافي للمشرفين التقنيين وجميع العاملين في منظومة التحصيل الالكتروني.

-دراسة صالح وآخرون :(2016م)

تناولت الدراسة نموذج مقترح للتحصيل المالي للإيرادات في السودان دراسة حالة ديوان الضرائب.هدفت الدراسة إلي تصميم نموذج لنظام الكتروني لإيصال مالي الكتروني موحد عن تحصيل الإيرادات الحكومية بالسودان بدلاً من اورنيك (15) التقليدي. وتمثلت مشكلة الدراسة في المعوقات الناتجة من إستخدام أورنيك (15) الورقي وما صاحبه من تجاوزات وإعتداءات على المال العام .

وكانت أهم فرضيات الدراسة كالأتي : يساعد النظام الالكتروني في زيادة الرقابة على إيرادات الدولة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:-تقديم نموذج لإيصال مالي الكتروني من خلال مقارنة التقارير المستخرجة من النظام المقترح ومقارنتها مع التقارير المالية اليدوية المستخرجة من النظام المالي،تأكد الباحثون إستيفاء e-15 لكل معايير النجاح من الناحية النظرية.كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: ربط النظام الالكتروني مع الأنظمة المالية للجهات الإيرادية عبر بوابة الكترونية موحدة .

دراسة المجتبي وآخرون (2016م)

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني في زيادة الإيرادات العامة وذلك للمساعدة في تقديم الخدمات للمواطنين، وتوضيح مفهوم التحصيل الإلكتروني وبيان أهمية تطبيقه في الوحدات الحكومية في السودان ودراسة فعالية تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني من خلال الوقوف على مخرجاته .

تمثلت مشكلة الدراسة في هل يؤثر تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني على الإيرادات العامة.

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها :-أن تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني يمكن إدارة الإيرادات من الإطلاع على أداء كافة المحصلين في أي وقت.كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تحسين خدمات الإتصالات من خلال تقوية الشبكات للمزيد من تجويد النظام وكذلك الاهتمام بمعالجة أوجه القصور في تطبيق النظام.

-دراسة بخيت : (2018م)

هدفت الدراسة إلى توضيح الخصائص النوعية للتحصيل الإلكتروني التي تساعد في الرقابة على الإيرادات العامة. وتمثلت مشكلة الدراسة في هل هناك دور للتحصيل الالكتروني على الرقابة في الإيرادات العامة.

وتناولت الدراسة العديد من الفرضيات أهمها : نظام التحصيل الإلكتروني يؤدي إلى زيادة وضبط الإيرادات العامة ، هناك معوقات في تطبيق نظام التحصـيل الإلكتروني تعيق عمل الرقابة في الإيرادات العامة.وتوصـلت الدراسـة إلى عدة نتائج أهما:ان نظام التحصيل الإلكتروني يؤدي إلى زيادة وضبط الإيرادات العامة.

كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تبني برامج تعليمية تهدف إلى ترقية وجودة الأداء العام من خلال تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعض الدراسات السابقة إتبعت اسلوب استخدام المنهج التحليلي للوثائق والمعلومات التاريخية الفعلية اما الدراسة الحالية اتبعت أسلوب دراسة الحالة للوصول الي نتائج فعلية

ومن مميزات هذه الدراسة ان هناك توافق بين الانظمة المطبقة في التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية , وان هناك تطبيق لنظم التقنية الحديثة لتحصيل الموارد بموازنة مؤسسات القطاع العام , وتناولت الدراسة أثر تطبيق التحصيل الالكتروني وفقاً لنظم التقنية الحديثة علي مستوي اداء الربط المحدد بموازنات مؤسسات القطاع العام الحكومي في ظل تحقيق جودة مؤشرات الاداء

الفجوة البحثية:-

هي التي لم يتطرق لها الباحثين السابقين وتناولتها دراسة الباحث وهى عملية ربط التحصيل الالكتروني بالدفع الالكتروني في الموسسات لتلافي عملية التعامل الورقي في المستندات ومعرفة أدلة الاثبات في التعامل الالكتروني.

الدراسات المستقبلية:-

1-اثر التحصيل الالكتروني على اداء تطبيق موازنة البرامج والاداء بمؤسسات القطاع الحكومي

2-دور التحصيل الالكتروني في تعزيز فاعلية وكفاءة تطبيق نظام الدفع الالكتروني

3-دراسة الاثر المحاسبي للتحصيل للدفع الالكتروني في تطبيق موازنة البرامج والاداءبمؤسسات القطاع الحكومي

4-التحصيل الالكتروني بين النظرية والتطبيق

المحور الثاني:-مفهوم التحصيل الالكتروني والموازنات العامة

أولاً:مفهوم وأنواع التحصيل الالكتروني

التحصيل الالكتروني هو نظام لتحصيل الاموال لإختزال الجهد والوقت من خلال البرمجيات لتحقيق جودة مؤشرات الاداء المالي ودرء العديد من المخاطر التي تتعرض لها الموارد المالية .

كما ان عملية التحصيل التقليدي تحتاج الي جهد كادر بشري كبير لتحصيل النقود وعدها وتوريدها مما تؤدي هذه العملية الي مزيد من التكاليف . وان كثرة تداول العملة الورقية تجعلها تتلف وبالتالي تؤدي الي زيادة تكلفة الخدمات وتكلفة طباعة عملة جديدة . وان العالم اليوم في سباق مع الرقميات والمعلومات لا بد من تطوير جودة نظم التطبيقات التقنية المطبقة في التحصيل الالكتروني وبالتالي صار مستوي التحديات في ظل عصر ثورة المعلومات وتطبيق نظام التحصيل الالكتروني ضرورة تحتم استخدام التكنولوجيا والدفع بوسائل تجارية جديدة تواكب عصر التطور .

كما ان فكرة تسهيل الاجراءات في التحصيل الالكتروني تسهم في تقليل نسبة التكاليف مقارنة بالوسائل التقليدية وخفض نسبة الضغط والازدحام في مراكز التحصيل التي هي مرهقة بالنسبة للموظف والعميل . ان وسائل التحصيل التقليدية بمؤسسات القطاع العام اصبحت غير موثوقة وغير عملية وعادة ما ينتج عنها تجنيب اموال الدولة مما يؤدي الي تاخر تحصيل الاموال بالخزينة الذي بدورة يؤثر علي اداء الموازنة بالمؤسسات في القطاع العام .

ثانياً:تعريف التحصيل الالكتروني: يعرف التحصيل الالكتروني علي انه(محمد حماد الصياد أكتوبر 2007، ص2)

1- منظومة متكاملة من النظم والبرامج الهادفة إلى تسهيل إجراءات عمليات الدفع الالكتروني بطريقه آمنة

2-هي خدمة تهدف إلى توفير الوقت والجهد وتقليل النفقات وتسهيل الخدمة للعميل بوضعها في متناول يد العميل كما تسهل سرعة إتمام عملية الدفع، .

3-هو نظام الكتروني لتحصيل الرسوم بطريقة آلية.

4-ويعرف علي انه عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات(أيمن قديح ، 2015م ،w.w.w http://analyseer.net)

ويري الباحث ان هناك عدة انواع من التحصيل الالكتروني تختلف عن التحصيل التقليدي ومنها التحصيل عن طريف أجهزة الموبايل الطرفية والتحصيل عن طريق الصرافات الالية وبطاقات الائتمان , والتحصيل عن طريق الربط الشبكلي لمؤسسات القطاع العام أي التحويل من حساب لحساب اخر وللتحول من نظام التحصيل التقليدي الي نظام التحصيل الالكتروني يحتاج ذلك الي تطوير النظام من نظام تحصيل تقليدي إلي نظام تحصيل الكتروني ويحتاج ذلك إلي تأهيل القائمين بأمر التحصيل من محاسبين ومحصلين ومراجعين ليكونوا علي دراية تامة علي أنظمة المعلومات والتكنولوجيا المطبقة في عملية التحصيل .

ثالثاً:أهمية التحصيل الالكتروني :-

تبرز اهمية التحصيل الالكتروني في :-(احمد فرج سعودي . موقع مصر س نشر في 2014/7/9م w.w.w alriyadli.com)

1-حصول مؤسسات القطاع العام علي الموارد في التوقيت المناسب.

2-عدم لجوء المؤسسات الي تحميل الموازنة العامة للدولة بأعباء نتيجة عدم كفاية متحصلاتها لتغطية التزاماتها.

3-ضمان استمرار عملية التحصيل الالكتروني للايرادات بطريقة منتظمة وغير معقده

4-ثبات الموازنة المالية وذلك باستقرار عملية التحصيل الالكتروني وزيادة الايرادات

5-مواكبة النظم التقنية المطبقة في التحصيل الالكتروني

6-سن القوانين والتشريعات والوائح المنظمة لعملية التحصيل الالكتروني وفق المعايير المحاسبية.

رابعاً :فوائد التحصيل الالكتروني

هناك العديد من الفوائد التي تتحقق من خلال نظام التحصيل الالكتروني يمكن عرضها في النقاط التالية:(احمد 2014م)

1-تقليل استخدام النقد، توفير قنوات متعددة للتحصيل من (الصرافات الآلية، نقاط البيع، الانترنت، تطبيقات الموبايل وغيرها)،

2-إدارة الإيرادات مركزيا، ضبط الإيرادات وتقليل الفاقد

3-توفير وتقليل التكاليف في عملية التحصيل

4-توفير آلية سهلة مضمونة وغير مكلفة

5-تقارير آنية تسهل اتخاذ القرار

6-التسهيل علي المواطنين في سداد الرسوم الحكومية مما يزيد من تحصيل الإيرادات

7-تمكين التحصيل علي مدار اليوم (24ساعه) يومياً خلال أيام الأسبوع وعدم حصره علي وقت الدوام

8-تقييم خدمة التحصيل الالكتروني مما يساعد المؤسسات علي تقديم خدمة الالكترونية حديثة

9-زيادة الإنتاجية بسبب زيادة أساليب التحصيل

10-تكوين قاعدة بيانات قابلة لأي تطورات مستقبلية

11-استخدام التقنيات الحديثة والتخلص من مخاطر النقد بصورة اكثر فاعلية

12-تحصيل جميع انواع الرسوم في مؤسسات القطاع العام بما يتناسب مع طبيعة عمل كل مؤسسه.

خامساً:مفهوم الموازنة العامة

تعتبر الموازنة هي البرنامج المالي الذي يعكس سياسات الحكومة المختلفة، والإطار الذي يتضمن القرارات المتعددة لاختيار السياسات والأهداف التي ترغب الحكومة في تحقيقها، وكذلك اختيار الوسائل، والبرامج التي تؤدي إلى إحراز هذه الأهداف؛ لذلك فإن وثيقة الموازنة توفر معلومات عن القرارات التي تتخذها الحكومة لتوزيع مواردها بين الاستخدامات المتنافسة لإشباع الحاجات العامة .

مع التطور الحاصل في كافة مناحي الحياة المختلفة والذي أثر أيضًا في المنشآت بمختلف أنواعها، كان لزامًا على تلك المنشآت أن تواكب التطور وتحاول أن تضع خططًا مستقبلية لها بما يضمن لها التقدم والازدهار، ومن هنا برزت أهمية الموازنات كمحاولة جادة لمساعدة تلك المنشآت للحفاظ على مكانتها، فالموازنات هي أسلوب في يد الإدارة العليا تحاول من خلالها وضع تصور لمستقبل المنشأة وما ستؤول إليه في ظل الموارد المتاحة وتأثير البيئة المحيطة .فالموازنات برغم تطورها

وبمفهومها الحديث إلا أنها كانت مطبقة منذ أقدم الأزمان ودليل ذلك قصة سيدنا يوسف عليه السلام حيث إنه قام بوضع خطة مستقبلية لمواجهة الجفاف الذي ألم بمصر آنذاك(ابراهيم محمد سليمان الشيخ عيد , 2007م ص 27) قال جل في علاه في كتابه العزيز (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49) سورة يوسف الايات (47؛48؛49)

والموازنات لا معنى لها بدون رقابة ولا تؤتي ثمارها وفوائدها بدون متابعة لكافة مراحل تنفيذها وإلا فإنها تشكل عبئًا إضافيًا على القائمين على إعدادها وتأكد ذلك بقوله(قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (55) سورة يوسف الاية(55)

سادساً : تعريف الموازنات

والموازنات لها تعريفات كثيرة ذكرها الكتاب وسنذكر منها الآتي:

1- بأنها" الخطة المنسقة لجميع عمليات المشروع في فترة الموازنة(نور احمد محمد واخرون ، 2005 ص 206)

2- بأنها" هي قائمة بالأهداف العامة والفرعية عن فترة زمنية مستقبلية معبرًا عنها ماليًا(ابوزيد ,مرعي , 2004 ، ص87)

3- بأنها" تجهيز مالي عن خطة لاقتناء واستخدام الموارد المالية وغيرها عبر فترة زمنية مستقبلية(نور واخرون 2003 ص 268)

4- كما عرفت بأنها" خطة مالية تحدد مقدمًا الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المختلفة ولتحقيق الأهداف المطلوبة خلال فترة زمنية قادمة(جمعه اسماعيل ابراهيم ، واخرون 2001 ص 195)

5- وعرفت أيضًا بأنها" تعبير كمي للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي توضح خطة التشغيل للمنشأة بما يحقق أهداف المنشأة المالية(Atkinson ,Anthony(2004) p 400).

ويري الباحث ان الموازنة هي عبارة عن جداول تبين احتياجات المنشأه من الموارد وتوقيتات تدفق هذه الموارد .

سابعاً: أهداف الموازنات :-

عند إعداد الموازنات العامة لابد من ايجاد شكل يساعد علي تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها :-

1-المساعدة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية

2-المساعدة في تحقيق العدالة الاجتماعية

3- المساعدة في ترشيد الانفاق الحكومي

4- تحسين مستوي اداء الخدمات الحكومية

5-توفير مستلزمات الانتاج والخدمات الحكومية

6-توفير الاستقرار للعاملين بالاجهزة الحكومية

7- توفيرمعايير ملائمة لقياس كفاءة الاداء الحكومية

8- توفير البيانات اللازمة لإعداد الموازنات الفرعية مثل موازنة الانتاج – المشتريات –التشغيل.

ثامناً : الفرق بين الموازنات والميزانية :

كثير من الكتاب والمؤلفين يخلطون بين مصطلحي الموازنة والميزانية ومنهم من يعتبرها نفس الشئ والبعض الآخر يطلق على الموازنة الميزانية التقديرية وربما يرجع السبب في ذلك والميزانية Budget بأن الخلط بين لفظ الموازنة هو خطأ شائع ينشأ عن التقارب اللفظي بين المصطلحين في اللغة العربية، Balance Sheet فالموازنات عمل تقديري لأنشطة مستقبلية أما الميزانية والتي تتبع عادة بكلمة عمومية فهي بيان فعلي حقيقي بالمركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، كما يطلق على الموازنات عدة مسميات منها الموازنات التخطيطية والموازنات التقديرية والموازنات الرقابية فكل صفة للموازنات في التسميات السابقة تشير إلى إحدى السمات والوظائف للموازنات .

ولقد عرف الميزانية العمومية بأنها" تمثيل لوضع الشركة المالي الحقيقي في وقت محدد عادة نهاية السنة أو الشهر المالي وهي تشمل قائمة بأصولها والتزاماتها."ونرى أن هناك عدة فروق رئيسة بين الموازنات والميزانية العمومية يمكن إجمالها على النحو الآتي في الشكل رقم(1)

الشكل (1) الفرق بين الموازنة والميزانية

الموازنة	الميزانية
ارقامها تقديرية	ارقامها حقيقة
تتعلق بسنة مالية قادمة	تخص سنة مالية سابقة
تمثل تقديرات للايرادات والمصروفات	تتكون من اصول وخصوم
عمل الموازنة اختياري	عمل الميزانية يفرضها القانون

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الفرق بين الموازنة والميزانية عام 2015

شكل رقم (1) الفرق بين الموازنة والميزانية

ويتبن من الشكل (1) ان الموازنة والميزانية كلاهما ذات ارقام مالية وتخص سنه مالية سواء كانت سابقة ام لاحقة ويعتبر كليهما أساس لكل وحدة مالية او مؤسسة وتعتبرا العمود الفقري لاي منشاه اومؤسسة . واي مؤسسة او وحدة مالية لابد لها من ايرادات ومصروفات او اصول وخصوم .

ويري الباحث ايضاً ان الموازنة خطة مالية لأوجه الإنفاق وموارد الإيراد , وتعتمد في تقدير نفقاتها وإيراداتها على التنبؤ المبني على أسس علمية تعد لفترة زمنية قادمة سنة غالباً, , ولابد من إصدار قوانين للموازنة توضح إجراءات التنفيذ مما يعطي أرقام الموازنة صفة القانونية (قانون الموازنة)

المحور الثالث :إجراءات الدراسة الميدانية:

1-مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة العاملين بمستشفى نيالا التعليمي – مركز الحاج عطا المنان التشخيصي وهو مجتمع محدود ، حيث بلغ إجمالي أفراد المجتمع 150 فردا وقد تمكن الباحث من الوصول إلي جميع أفراد المجتمع.

2-عينة الدراسة:

تم الوصول إلي إلي جميع (الكوادر)أفراد المجتمع البالغ عددهم 150 فردا وقد استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل نتيجة لمحدودية المجتمع وإمكانية الوصول إلي كل أفراده ، وتم توزيع عدد 150 استمارة لجميع أفراد المجتمع.0

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على برنامج التحليل SPSS في تحليل البيانات واستخدام Excel في رسم الأشكال والرسومات البيانية. وقد استخدمت الدراسة أساليب إحصائية متنوعة للوصول الي النتائج وتحقيق أهداف الدراسة ومن أهم هذه الأساليب التالي:

1-الجداول التكرارية

2-الرسوم البيانية

3-الوسيط

4-مستوى المعنوية

4-عدد الاستبيانات الموزعة والمستعادة:

جدول رقم (1) الاستبيانات الموزعة والمستعادة

الرقم	مجال العمل	العدد الموزع	العدد المستعاد	النسبة
1	المحاسبين	54	52	%34.6
2	المراجعيين	20	17	%11.33
3	المحصلين	25	25	%16.6
4	الاداريين	34	32	%21.33
5	الوظائف الاخري	17	17	%11.33
المجموع		150	143	%95.3

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

قام الباحث بتوزيع عدد 150 استمارة والتي غطت جميع أفراد مجتمع الدراسة الذي تم دراسته حيث شمل (المحاسبون والمراجعون والمحصلون والإداريون بمستشفى نيالا التعليمي ومركز الحاج عطا المنان التشخيصي) ويتضح من الجدول (1) أعلاه ان الباحث قد تمكن من استرداد عدد 143 استمارة بنسبة استرداد قدرها 95.3% وهي نسبة ممتازة ومقبولة يمكنها ان تؤدي أغراض هذه الدراسة.

5-صدق وثبات أداة جمع البيانات:

أ-الصدق والثبات الظاهري:

لمعرفة مدى صلاحية أداة جمع البيانات ومدى قدرة عبارات الدراسة في التعبير عن فرضيات الدراسة فقد تم عرض الاستبانة على ثلاثة من الأكاديميين من حملة الدكتوراه ذوي الاختصاص بمجال الدراسة ولهم خبرة ودراية بالبحث العلمي. وقد التزم الباحث بكافة توجيهاتهم وتصويب كافة الملاحظات التي أدلوا بها لتصبح أكثر دقة وموضوعية.

ب-الصدق والثبات الإحصائي:

هو مقياس يستخدم لمعرفة درجة أتساق إجابات المبحوثين الذين شملتهم الدراسة، ومدى ثبات النتائج اذا ما أستخدم هذه الأداة أكثر من مرة او لعينة مختلفة من مجتمع الدراسة ، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما اقتربت النتيجة الي الواحد دلت على جودة أداة جمع البيانات وقبولها، ومن أجود أساليب معرفة صدق أداة الدراسة هي معادلة (ألفا- كرونباخ).ومن ثم يتم إيجاد معامل الثبات عن طريق أيجاد الجذر التربيعي لمعامل الصدق كما موضح بالجدول التالي:

جدول (2) الصدق والثبات الإحصائي

الفرضية	معامل الصدق	معامل الثبات
الأولى	0.89	0.94
الثانية	0.80	0.89
الثالثة	0.82	0.91
الاستبيان	0.86	0.92

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (2) اعلاه ان جميع قيم الصدق والثبات لأجابات أفراد العينة الاستطلاعية على عبارات كل فرضية من فرضيات الدراسة وعلى الإستبيان في مجمله تساوي أكبر من 50% . حيث سيقبل معاملات الصدق والثبات اذا كانت اكبر من 50%، وترتفع جودة الأداة كلما اقتربت نسبة الصدق والثبات من 100% وتكون النتائج مقبوله واكثر موثوقية. كما هو واضح لأن اقل نسبة صدق هي 0.80 للفرضية الثانية وأقل نسبة ثبات هي 0.89 للفرضية الثانية ايضاً مما يعني ان إجابات المبحوثين اكثر دقة وموثوقية.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

اولاً البيانات الأساسية:

البيانات الأساسية هي بيانات شخصية تبين خصائص عينة الدراسة والهدف منها هو التأكد من سلامة العينة وخلوها من التحيز، وفيما يلي هذه البيانات:

1-العمر:

الجدول (3) الفئة العمرية لأفراد المجتمع:

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	20	14.0
30 سنة واقل من 40 سنة	64	44.8
40 سنة وأقل من 50 سنة	45	31.5
50 سنة فأكثر سنة	14	9.8
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول (3) أعلاه أن أفراد المجتمع يتوزعون بين مختلف الفئات العمرية، إلا أن غالبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية 30 سنة واقل من 40 سنة، حيث بلغ عددهم 64 فردا بنسبة قدرها 44.8% ، وتأتي في المرتبة الثانية الفئة العمرية 40 سنة وأقل من 50 سنة حيث بلغ عددهم 45 بنسبة قدرها 31.5%، تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة، حيث بلغ عددهم 20 فرداً بنسبة قدرها 14%. وهناك 14 فقط من أفراد العينة هم من الفئة العمرية أكثر من 50 سنة بنسبة قدرها 9.8% . ويرى الباحث أن هذا التوزيع الطبيعي بين مختلف الفئات العمرية يعطي إجابات قيمة لها وزن.

2-المؤهل العلمي:

الجدول (4) المؤهل العلمي لافراد المجتمع

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ثانوي	44	30.8
دبلوم وسيط	20	14.0
البكالوريوس	64	44.8
ماجستير	11	7.7
دكتوراة	4	2.8
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (4) أعلاه أن أفراد المجتمع يتوزعون بين مختلف المؤهلات العلمية ، والغالبية من أفراد المجتمع هم حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغ عددهم 64 فردا بنسبة قدرها 44.8% ، ثم يليها مؤهل الشهادة الثانوية والذين بلغ عددهم 44 أفراد بنسبة 30.8% ، وقد بلغ عدد أفراد المجتمع من حملة الدبلوم الوسيط 20 فردا بنسبة قدرها 14% ، اما حملة الماجستير فقد بلغ عددهم 11 من افراد المجتمع بنسبة قدرها 7.7% ، وهناك 4 من افراد المجتمع بنسبة قدرها 2.8% من حملة مؤهل الدكتوراه، ويتضح مما سبق أن أفراد المجتمع يمثلون جميع المؤهلات العلمية من الشهادة الثانوية فما فوق. ويرى الباحث أن أن هذه المؤهلات تعتبر ممتازة تمكن افراد المجتمع من تقديم إجابات علمية دقيقة وصحيحة.

3-الوظيفة:

جدول(5) الوظيفة لأفراد المجتمع

الوظيفة	العدد	النسبة %

محاسب	52	36.4
مراجع	17	11.9
محصل	25	17.5
إداري	32	22.4
أخرى	17	11.9
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية 2015م

الجدول(5) أعلاه يوضح ان الوظيفة لأفراد المجتمع، حيث يتضح أن أكثر أفراد المجتمع يعملون كمحاسبون وهذا ما يتسق مع الدراسة ويعزز من دقة البيانات المقدمة لارتباطهم بميدان العمل ، حيث بلغ عددهم 52 بنسبة قدرها 36.4% ، وهناك 17 من أفراد المجتمع يعملون مراجعون بنسبة قدرها 11.9% ،وهناك 25 من أفراد المجتمع يعملون محصلون في حالة الدراسة بنسبة قدرها 17.5%، بينما هناك 32 من أفراد المجتمع يعملون مدراء بنسبة قدرها 22.4% ، وهناك 17 من أفراد المجتمع يعملون في وظائف أخرى غير المذكورة بنسبة قدرها 11.9%.والملاحظ أن جميع أفراد العينة لهم صلة بموضوع الدراسة وهو ما يتسق مع طبيعة الدراسة ويدعم من صحة اجاباتهم.

4-سنوات الخبرة:

جدول رقم (6) سنوات الخبرة لأفراد المجتمع

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
اقل من 5 سنوات	19	13.3
5 سنوات وأقل من 10 سنوات	42	29.4
10 سنوات وأقل من 15 سنة	29	20.3
15 سنة فأكثر	53	37.1
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول (6) أعلاه أن أكثر أفراد المجتمع تزيد خبرتهم عن 15 حيث بلغ عددهم 53 فردا بنسبة قدرها 37.1%، وهؤلاء يمثلون المجموعة الأهم من بين أفراد المجتمع باعتبار أنهم أكثر خبرة ودراية بالعمل من غيرهم. أما أفراد المجتمع الذين تزيد فترة خدمتهم عن 10 سنة وأقل من 15 سنة فقد بلغ عددهم 29 فرداً بنسبة قدرها 20.3% ، وهناك نسبة مقدرة من أفراد المجتمع الذين تزيد فترة خبرتهم عن 5 سنوات وتقل عن 10 سنوات بعدد قدرها 42 فرداً ونسبة 29.4% ، ،وهناك 19 من أفراد العينة بنسبة قدرها 13.3% تقل خبرتهم عن 5 سنوات. ويرى الباحث أن غالبية أفراد العينة تزيد خبرتهم عن 10 سنوات وهذا يؤهلهم لتقدم إجابات مفيدة وأكثر دقة لإلمامهم بنشاط المؤسسة محل الدراسة.

ومما سبق يمكن أن نجمل أن البيانات الشخصية سالفة الذكر أوضحت أن المجتمع الذي شملته الدراسة غير متحيز وذلك من خلال تميزه بالخصائص التالية:

1-شملت أفراد المجتمع الجنسين الذكور والإناث على الرغم من أن غالبية أفراد العينة من الذكور لكن ذلك لا يعزى لتحيز الباحث بل لقلة عدد الإناث في مجتمع الدراسة.

2-شملت أفراد المجتمع أيضا مختلف الفئات العمرية والتي قسمت على عدة فئات عمرية ابتدءا بالفئة أقل من 30 سنة والفئة 50 سنة فأكثر.

3-أفراد العينة من مختلف المؤهلات العلمية الدنيا (حملة شهادة سودانية ،دبلوم وسيط , وبكالوريوس، ماجستير ودكتوراه).

4-تختلف الصفة الوظيفية لأفراد العينة حيث غطت اغلب الوظائف ذات الصلة بالدراسة (محاسبون ، مراجعون ، محصلون وإداريون).

وفيما يلي الوصف الإحصائي لإجابات أفراد المجتمع حول عبارات الدراسة:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية:

العبارة الأولى: تساعد عمليات التحصيل الالكتروني في رقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية:

جدول(7)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	71	49.7
أوافق	59	41.3
محايد	8	5.6
لا أوافق	5	3.5
لا اوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (7) أعلاه أن حوالي نصف أفراد المجتمع ممن يوافقون بشدة على العبارة الأولى ، حيث نجد ان 71 من أفراد العينة بنسبة قدرها 49.7% يوافقون بشدة علي العبارة الأولى: (تساعد عمليات التحصيل الالكتروني في رقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية)، بينما 59 من أفراد العينة يوافقون على العبارة بنسبة 41.3% مما يعني أن الموافقون والموافقون بشدة على هذه العبارة بلغ نسبتهم الكلية 91% وهي نسبة كبيرة جدا تدلل علي صحة هذه العبارة ،وهناك 8 فقط بنسبة قدرها 5.6% يحيد على العبارة، وهناك 5 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 3.5% لا يوافقون على العبارة وليس هناك أحد ممن لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الثانية: تعد تجربة التحصيل الالكتروني ذات أهمية في قياس كفاءة الأداء المالي بمركز الحاج عطا المنان التشخيصي:

جدول(8) إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثانية:

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	63	44.1
أوافق	59	41.3
محايد	17	11.9
لا أوافق	3	2.1
لا أوافق بشدة	1	.7
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (8) أعلاه أن هناك عدد كبير من افراد المجتمع يوافقون بشدة على العبارة الثانية ، حيث نجد أن 63 من أفراد العينة بنسبة قدرها 44.1% يوافقون بشدة علي العبارة الثانية القائلة: (تعد تجربة التحصيل الالكتروني ذات أهمية في قياس كفاءة الأداء المالي بمركز الحاج عطا المنان التشخيصي)، وهناك عدد كبير أيضا من الذين يوافقون على العبارة حيث نجد ان 59 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 41.3% يوافقون على العبارة. مما يعني أن الموافقون بالإضافة إلي الموافقون بشدة قد بلغوا 85.4% وهي نسبة كبيرة تدلل علي صحة هذه العبارة أيضا ،وهناك 17 من أفراد العينة محايد بنسبة 11.9% بينما بلغ عدد أفراد المجتمع الذين لا يوافقون على العبارة 3 فقط بنسبة قدرها 2.1% ، وهناك 1 فقط من افراد المجتمع بنسبة قدرها 0.7% ممن لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الثالثة: التحصيل الالكتروني يحتاج إلي خبرات يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمركز التشخيصي:

جدول(9) إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثالثة:

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	68	47.6
أوافق	56	39.2
محايد	13	9.1
لا أوافق	4	2.8
لا أوافق بشدة	2	1.4
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (9) أعلاه أن غالبية أفراد المجتمع يوافقون بشدة على العبارة الأولى حيث نجد أن 68 من أفراد العينة بنسبة قدرها 47.6% يوافقون بشدة على العبارة الثالثة القائلة: (التحصيل الالكتروني يحتاج إلي خبرات يمكن من خلالها

تقييم الأداء المالي للمركز التشخيصي)، وهناك 56 من أفراد العينة بنسبة قدرها 39.2% يوافقون على هذه العبارة ، بينما هناك 13 من أفراد العينة بنسبة 9.1% يحيدون على العبارة ، وهناك 4 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 2.8% ممن الذين لا يوافقون على العبارة ، اما الذين لا يوافقون بشدة على العبارة فقد بلغ عددهم 2 بنسبة قدرها 1.4%. مما يدعم صحة هذه العبارة.

العبارة الرابعة: يساهم التحصيل الالكتروني إيجابا في عمليات الرقابة على الأداء المالي:

جدول(10)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	90	62.9
أوافق	48	33.6
محايد	5	3.5
لا اوافق	0	0
لا اوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (10) أعلاه أن الغالبية العظمي والبالغ عددهم 90 أفراد المجتمع بنسبة قدرها 62.9% يوافقون بشدة على العبارة الرابعة القائلة ان: (يساهم التحصيل الالكتروني إيجابا في عمليات الرقابة على الأداء المالي) ، وهناك 48 من أفراد المجتمع ممن يوافقون على العبارة بنسبة 33.6% مما يدعم صحة هذه العبارة ، وهناك 5 فقط من افراد المجتمع بنسبة قدرها 3.5% من المحايدون ، بينما لا يوجد أحد من أفراد المجتمع ممن لا يوافقون على العبارة او لا يوافقون بشدة مما يدلل على صحة العبارة .

العبارة الخامسة: يعطي التحصيل الالكتروني مؤشرات ايجابية على أداء الموازنات المالية:

جدول(11)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	68	47.6
أوافق	57	39.9
محايد	13	9.1
لا أوافق	1	.7
لا اوافق بشدة	4	2.8
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (11) أعلاه أن 68 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 47.6% يوافقون بشدة على العبارة الخامسة القائلة ان: (يعطي التحصيل الالكتروني مؤشرات ايجابية على أداء الموازنات المالية) ، وهناك 57 من أفراد المجتمع ممن يوافقون على العبارة بنسبة 39.9% مما يدعم صحة هذه العبارة ، وهناك 13 بنسبة قدرها 9.1% من المحايدون ، بينما هناك 1 فقط بنسبة قدرها 0.7% لا يوافق على العبارة ، وهناك 4 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 2.8% ممن لا يوافقون بشدة على العبارة .

الفرضية الثانية: هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني والتأثير على النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية:

العبارة الأولى: يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في معالجة مسار الدورة المستندية الكترونياً:

جدول(12)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	62	43.4
أوافق	61	42.7
محايد	13	9.1
لا أوافق	7	4.9
لا اوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م

يتضح من الجدول (12) أعلاه أن 62 افراد المجتمع بنسبة قدرها 43.4% يوافقون بشدة علي العبارة الأولى القائلة: (يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في معالجة مسار الدورة المستندية الكترونياً)، وهناك 61 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 42.7% يوافقون على هذه العبارة، ويصبح مجموع الموافقون والموافقون بشدة 86.1% وهم الغالبية . مما يدلل على صحة هذه العبارة ، بينما هناك 13 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 9.1% يحيدون على العبارة، وهناك 7 فقط بنسبة قدرها 4.9% لا يوافقون على العبارة .وليس هناك من لا يوافقون بشدة على هذه العبارة.

العبارة الثانية: يتأثر النظام المحاسبي بتطبيق برامج التحصيل الالكتروني في قياس أداءه المالي:

جدول (13) إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	40	28.0
أوافق	57	39.9
محايد	15	10.5
لا أوافق	26	18.2

لا أوافق بشدة	5	3.5
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (13) أعلاه أن 40 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 28% يوافقون بشدة علي العبارة الثانية القائلة أن: (يتأثر النظام المحاسبي بتطبيق برامج التحصيل الالكتروني في قياس أداءه المالي) ، وهناك 57 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 39.9% يوافقون على هذه العبارة ، بينما هناك 15 بنسبة قدرها 10.5% محايدون على العبارة، بينما هناك 26 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 18.2% لا يوافقون على العبارة ، وهناك 5 فقط من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 3,5% لا يوافقون بشدة على العبارة ، مما يدلل أيضا على صحة هذه العبارة أيضا.

العبارة الثالثة: يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في عمليات الرقابة على مسار الدورة المستندية:

جدول(14) إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	52	36.4
أوافق	58	40.6
محايد	22	15.4
لا اوافق	11	7.6
لا اوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (14) أعلاه أن 52 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 36.4% يوافقون بشدة علي العبارة الثالثة القائلة: (يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في عمليات الرقابة على مسار الدورة المستندية)، وهناك 58 فردا بنسبة قدرها 40.6% يوافقون على هذه العبارة ، بينما هناك 22 من أفراد المجتمع بنسبة 15.4% يحيدون على العبارة، بينما هناك 11 من أفراد العينة بنسبة قدرها 7.6% لا يوافقون على العبارة وليس هناك ممن لا يوافقون بشدة على العبارة مما يدلل على صحة العبارة .

العبارة الرابعة: يمتاز تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني ببساطة إجراءات الدورة المستندية:

جدول(15) إجابات أفراد المجتمع على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	60	42.0
أوافق	63	44.1
محايد	12	8.4
لا اوافق	5	3.5
لا أوافق بشدة	3	2.1
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (15) أعلاه أن 60 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 42% يوافقون بشدة علي العبارة الرابعة القائلة: (يمتاز تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني ببساطة إجراءات الدورة المستندية) ، أما الغالبية وهم 63 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 44.1% يوافقون على هذه العبارة ، ويصبح مجموع نسبة الموافقون بشدة والموافقون 86.1% مما يدلل على صحة العبارة ،وهناك 12 من إفراد العينة بنسبة قدرها 8.4% يحيدون على العبارة، بينما هناك 5 من أفراد العينة بنسبة قدرها 3.5% ممن لا يوافقون على العبارة، وهناك 3 من افراد المجتمع بنسبة قدرها 2.1% ممن لا يوافقون بشدة على العبارة.

العبارة الخامسة: هنالك توافق بين نظام التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية:

جدول(16)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	51	35.7
أوافق	54	37.8
محايد	21	14.7
لا اوافق	14	9.8
لا أوافق بشدة	3	2.1
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول (16) أعلاه أن 51 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 35.7% يوافقون بشدة علي العبارة الخامسة القائلة: (هنالك توافق بين نظام التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية) ، أما الغالبية وهم 54 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 37.8% يوافقون على هذه العبارة ، ويصبح مجموع نسبة الموافقون بشدة والموافقون 73.5% مما يدلل على صحة العبارة ،وهناك 21 من إفراد العينة بنسبة قدرها 14.7% يحيدون على العبارة، بينما هناك 14 من أفراد العينة بنسبة قدرها 9.8% ممن لا يوافقون على العبارة، وهناك 3 من افراد المجتمع بنسبة قدرها 2.1% ممن لا يوافقون بشدة على العبارة.

الفرضية الثالثة: هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني لمؤسسات القطاع على كفاءة أداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد:

العبارة الأولى: يؤثر تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني إيجابا على أداء مؤسسات القطاع العام.

جدول(17)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	66	46.2
أوافق	53	37.1
محايد	5	3.5
لا أوافق	17	11.9
لا أوافق بشدة	2	1.4
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (17) أعلاه أن 66 بنسبة قدرها 46.2% ممن يوافقون بشدة علي العبارة الأولى القائلة أن: (يؤثر تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني إيجابا على أداء مؤسسات القطاع العام)، وهناك 53 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 37.1% يوافقون على هذه العبارة ،بينما هناك 5 بنسبة 3.5% يحيدون على العبارة وهناك 17 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 11.9% ممن لا يوافقون على هذه العبارة ، وهناك 2 فقط من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 1.4% ممن لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الثانية: يسهم برنامج التحصيل الالكتروني في تفعيل كفاءة أداء السيولة النقدية:

جدول(18)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	65	45.5
أوافق	63	44.1
محايد	9	6.3
لا اوافق	5	3.5
لا أوافق بشدة	1	.7
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (18) أعلاه أن عدد كبير من افراد المجتمع يوافقون بشدة على العبارة الثانية القائلة أن: (يسهم برنامج التحصيل الالكتروني في تفعيل كفاءة أداء السيولة النقدية)، حيث نجد ان 65 من أفراد العينة بنسبة قدرها 45.5% يوافقون بشدة علي العبارة، اما الموافقون على العبارة فقط بلغ عددهم 63 بنسبة قدرها 44.1% ،وهناك 9 من أفراد العينة بنسبة

قدرها 6.3% محايدون على العبارة ، وهناك 5 آخرون من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 3.5% ممن لا يوافقون على العبارة، وهناك 1 فقط من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 0.7% لا يوافق بشدة على العبارة وهي نسبة ضعيفة تدلل على صحة العبارة.

العبارة الثالثة: يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في ضبط ورقابة تجنيب الموارد المالية:

جدول (19)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة
أوافق بشدة	96	67.1
أوافق	34	23.8
محايد	7	4.9
لا أوافق	6	4.2
لا اوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (19) أعلاه أن 96 من أفراد العينة بنسبة قدرها 67.1% يوافقون بشدة علي العبارة الثالثة القائلة أن: (يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في ضبط ورقابة تجنيب الموارد المالية)،وهم الغالبية اما 34 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 23.8% يوافقون على هذه العبارة ، بينما هناك 7 من أفراد العينة بنسبة قدرها 4.9% من المحايدون . وهناك 6 آخرون بنسبة قدرها 4.2% ممن لا يوافقون على العبارة .ولا يوجد أي من أفراد العينة ممن لا يوافقون بشدة على هذه العبارة، مما يدلل هذه النتيجة على صحة العبارة.

العبارة الرابعة: يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في تطبيق نظام الخزانة الموحد للحد من تجنيب الأموال:

جدول(20) إجابات أفراد المجتمع على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	85	59.4
أوافق	42	29.4
محايد	11	7.7
لا أوافق	5	3.5
لا اوافق بشدة	0	0
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م

يتبين من الجدول (20) أعلاه أن 85 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 59.4% يوافقون بشدة علي العبارة الرابعة: (يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في تطبيق نظام الخزانة الموحد للحد من تجنيب الأموال)، وهم الغالبية اما 42 من أفراد العينة بنسبة 29.4% ممن يوافقون على العبارة، مما يعني أن مجموع الموافقون والموافقون بشدة على هذه العبارة بلغ نسبتهم الكلية 88.8% وهو ما يدلل علي صحة هذه العبارة ،وهناك 11 بنسبة قدرها 7.7% يحيد على العبارة، وهناك 5 فقط من أفراد العينة بنسبة قدرها 3.5% لا يوافقون على العبارة، وليس هناك ممن لا يوافق بشدة على العبارة.

العبارة الخامسة: يحقق برنامج التحصيل الالكتروني وفورات نقدية لمؤسسات القطاع العام:

جدول (21)

إجابات أفراد المجتمع على العبارة الخامسة:

الإجابة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	68	47.6
أوافق	54	37.8
محايد	16	11.2
لا اوافق	4	2.8
لا اوافق بشدة	1	.7
المجموع	143	100.0

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتبين من الجدول (21) أعلاه أن عدد كبير من افراد المجتمع يوافقون بشدة على العبارة الخامسة ، حيث نجد أن 68 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 47.6% يوافقون بشدة علي العبارة الخامسة القائلة: (يحقق برنامج التحصيل الالكتروني وفورات نقدية لمؤسسات القطاع العام)، أما 54 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 37.8% يوافقون على العبارة. مما يعني أن الموافقون بالإضافة إلي الموافقون بشدة قد بلغوا 85.4% وهي نسبة كبيرة تدلل علي صحة هذه العبارة ، وهناك 16 من أفراد المجتمع محايدون بنسبة 11.2%. بينما هناك 4 من أفراد المجتمع بنسبة قدرها 2.8% ممن لا يوافقون على العبارة ، وهناك واحد فقط من افراد المجتمع بنسبة قدرها 0.7% ممن لا يوافقون بشدة على العبارة.

ثانيا: تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة :

أولا :قيمة الوسيط: تعد قيمة الوسيط أحد معايير الحكم على نتائج التحليل والتحقق من صحة فرضيات الدراسة في حالة استخدام البحث مقياس (ريكارد) الخماسي في تصميم الأسئلة كما ورد في هذه الدراسة. وفيه يتم إعطاء كل إجابة وزن محدد تعبر عن رقم الإجابة. حيث تم تحديد الوزن واحد ليعبر عن الإجابة "أوافق بشدة" والوزن 2 ليعبر عن الإجابة "أوافق" والوزن 3 ليعبر عن الإجابة "محايد" والوزن 4 ليعبر عن الإجابة "لا أوافق" أما الوزن 5 فيعبر عن الإجابة "لا أوافق بشدة".

ثانيا:مستوى المعنوية: يعني مستوى المعنوية حد الخطأ المسموح به، فعند افتراض مستوى ثقة 95% فأن البحث يكون واثقا بنسبة 0.95 بصحة فرضياته، وعليه فإن مستوى المعنوية او الخطأ يقبل في حدود 5% فأدنى، وقد افترض الباحث في هذا البحث مستوى ثقة 95% ومستوى دلالة او خطأ 5%.

1-الفرضية الأولى:هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات العامة:

جدول رقم (22) يوضح قيمة الوسيط ومستوى المعنوية لعبارات الفرضية الأولى:

الرقم	العبارة	الوسيط	التفسير	مستوى المعنوية	قيمة كاي2

1	تساعد عمليات التحصيل الالكتروني في رقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية.	2	أوافق	0.00	97.867
2	تعد تجربة التحصيل الالكتروني ذات أهمية في قياس كفاءة الأداء المالي بمركز الحاج عطا المنان التشخيصي.	2	أوافق	0.00	127.944
3	التحصيل الالكتروني يحتاج إلي خبرات يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمركز التشخيصي.	2	أوافق	0.00	134.937
4	يساهم التحصيل الالكتروني إيجابا في عمليات الرقابة على الأداء المالي.	1	أوافق بشدة	0.00	75.790
5	يعطي التحصيل الالكتروني مؤشرات ايجابية على أداء الموازنات المالية.	2	أوافق	0.00	138.783
قيمة الوسيط للفرضية الأولى		2	أوافق	0.00	115.0642

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول رقم (22) أعلاه الآتي:

1-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الأولى (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة القائلة أن تساعد عمليات التحصيل الالكتروني في رقابة مؤشرات أداء الموازنات المالية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 97.867 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

2-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: تعد تجربة التحصيل الالكتروني ذات أهمية في قياس كفاءة الأداء المالي بمركز الحاج عطا المنان التشخيصي. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 127.944 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

3-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: التحصيل الالكتروني يحتاج إلي خبرات يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمركز التشخيصي. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 75.790 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

4-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (1) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق بشدة وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة القائلة أن: يساهم التحصيل الالكتروني إيجابا في عمليات الرقابة على الأداء المالي. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 75.790 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

5-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يعطي التحصيل الالكتروني مؤشرات ايجابية على أداء الموازنات المالية. أما مستوى المعنوية

عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 138.783 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

6-بلغ متوسط قيمة الوسيط للفرضية الأولي (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق مما يعني أن أفراد العينة يوافقون علي الفرضية الأولى القائلة انه: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الالكتروني وكفاءة قياس وتقييم ورقابة مؤشرات أداء الموازنات العامة. كما أن جميع قيم المعنوية عند مستوى ثقة 95% قد بلغت 0.00 اما قيمة كاي تربيع للفرضية الأولى فقد بلغت 115.0642 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة والموافقون، وهذا يدعم صحة الفرضية والعبارات المكونة لها.

2-الفرضية الثانية:هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني والتأثير على النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية:

جدول رقم (23) يوضح قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الوسيط	التفسير	مستوى المعنوية	قيمة كاي2
1	يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في معالجة مسار الدورة المستندية الكترونياً.	2	أوافق	0.00	74.7062
2	يتأثر النظام المحاسبي بتطبيق برامج التحصيل الالكتروني في قياس أداءه المالي.	2	أوافق	0.00	58.923
3	يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في عمليات الرقابة على مسار الدورة المستندية.	2	أوافق	0.00	43.657
4	يمتاز تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني ببساطة إجراءات الدورة المستندية.	2	أوافق	0.00	127.874
5	هنالك توافق بين نظام التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية.	2	اوافق	0.00	72.489
متوسط جميع العبارة		2	أوافق	0.00	75.52984

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول رقم (23) أعلاه الآتي:

1-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الأولى (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في معالجة مسار الدورة المستندية الكترونياً. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 74.7062 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

2-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يتأثر النظام المحاسبي بتطبيق برامج التحصيل الالكتروني في قياس أداءه المالي. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 58.923 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

3-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يساعد تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني في عمليات الرقابة على مسار الدورة المستندية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 43.657 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

4-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي يوافق وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يمتاز تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني ببساطة إجراءات الدورة المستندية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وبلغت قيمة كاي تربيع 127.874 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

5-بلغت متوسط قيمة الوسيط للعبارة الخامسة (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق مما يعني أن أفراد العينة يوافقون علي العبارة الخامسة القائلة ان: هنالك توافق بين نظام التحصيل الالكتروني والدورة المستندية في ظل التشريعات المالية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 72.489 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

6-بلغ متوسط قيمة الوسيط للفرضية الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق مما يعني أن أفراد العينة يوافقون علي الفرضية الثانية القائلة: هناك ارتباط بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني والتاثير على النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية. كما أن جميع قيم المعنوية عند مستوى ثقة 95% قد بلغت 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع للفرضية الثانية 75.52984 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة والموافقون، وهذا يدعم صحة الفرضية والعبارات المكونة لها.

3-الفرضيةالثالثة:هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني لمؤسسات القطاع على كفاءة اداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد:

جدول رقم (24) يوضح قيمة الوسيط لعبارات الفرضية الثالثة

الرقم / العبارة	الوسيط	التفسير	مستوى المعنوية	قيمة كاي2
1 يؤثر تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني إيجابا على أداء مؤسسات القطاع العام.	2	أوافق	0.00	118.643
2 يسهم برنامج التحصيل الالكتروني في تفعيل كفاءة أداء السيولة النقدية.	2	أوافق	0.00	147.244
3 يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في ضبط ورقابة تجنيب الموارد المالية.	1	أوافق بشدة	0.00	149.503
4 يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في تطبيق نظام الخزانة الموحد للحد من تجنيب الأموال.	1	أوافق بشدة	0.00	112.524
5 يحقق برنامج التحصيل الالكتروني وفورات نقدية لمؤسسات القطاع العام.	2	أوافق	0.00	130.181
متوسط جميع العبارة	2	أوافق	0.00	131.619

المصدر: إعداد الباحثين حسب الدراسة الميدانية 2015م.

يتضح من الجدول رقم (24) أعلاه الآتي:

1-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الأولى (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يؤثر تطبيق برنامج التحصيل الالكتروني إيجابا على أداء مؤسسات القطاع العام. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 118.643 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

2-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثانية (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يسهم برنامج التحصيل الالكتروني في تفعيل كفاءة أداء السيولة النقدية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 147.244 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

3-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الثالثة (1) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق بشدة وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة القائلة أن: يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في ضبط ورقابة تجنيب الموارد المالية. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 149.503 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

4-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الرابعة (1) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق بشدة وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة القائلة أن: يساهم برنامج التحصيل الالكتروني في تطبيق نظام الخزانة الموحد للحد من تجنيب الأموال. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 112.524 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

5-بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد العينة على العبارة الخامسة (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون على العبارة القائلة أن: يحقق برنامج التحصيل الالكتروني وفورات نقدية لمؤسسات القطاع العام. أما مستوى المعنوية عند مستوى ثقة 95% فقد بلغ 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع 130.181 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون وهذا يعني ان العبارة صحيحة.

6-بلغ متوسط قيمة للفرضية الثالثة (2) وهي تقابل وزن الإجابة أوافق مما يعني أن أفراد العينة يوافقون علي الفرضية الثالثة القائلة انه: هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني لمؤسسات القطاع على كفاءة اداء السيولة النقدية وضبط ورقابة تجنيب الموارد. كما أن جميع قيم المعنوية عند مستوى ثقة 95% قد بلغت 0.00 وقد بلغت قيمة كاي تربيع للفرضية الثالثة 131.619 مما يدلل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة لصالح الموافقون بشدة والموافقون، وهذا يدعم صحة الفرضية والعبارات المكونة لها.

المحور الرابع النتائج والتوصيات:

اولا: النتائج :

من خلال الدرسة تم التوصل الي النتائج التالية :

1-التحصيل الالكتروني ضمن للمركز تقليل تكاليف التحصيل وانسياب الايرادات واستمراريتها .

2-التحصيل الالكتروني ضمن العدالة للمواطنين , كما مكن المواطن من دفع الرسوم المقرره فقط للخدمة المقدمة .

3-ان التحصيل الالكتروني ادي الي تخفيف الاعباء علي المواطنين وحقق الضبط الداخلي.

4-ان فوائد التحصيل الالكتروني إنعكست ايجاباً علي المواطن وكذلك علي أداء العاملين الذين يحصلون الايرادات بمستشفي نيالا – مركز الحاج عطا المنان.

5-ان نظام التحصيل الالكتروني تطابق مع نظام حساب الخزانة الموحد الذي تطبقة وزارة المالية الذي مكن من الضبط الداخلي والرقابة والشفافيه في موارد الدولة

6-أن النظام عمل علي معالجة كثير من المشاكل من بينها عملية التأمين علي أموال الدولة

7-استخدام التقنية الحديثة في عملية التحصيل الالكتروني ساعد علي جذب الكتلة النقدية الي القطاع المصرفي وتداولها من خلالة مما يقلل عملية استهلاكها وتلفها .

8- ان التحصيل الالكتروني بالمركز اثر ايجاباً علي أداء موازناتة

التوصيات :

وعلي ضوء ما تم استعراضة من أدبيات وما توصل اليه من نتائج يوصي الباحث بالاتي:

1-ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري بالمركز لانه الركيزة الاساسية في برنامج التحصيل الالكتروني واعداد وتنفيذ الموازنة.

2-رفع خبرة ومستوي مهارة العاملين بالتحصيل في مجال التقنية الحديثة وذلك من خلال توفير برامج تدريبية

3-تطوير النوافذ الخاصة بتقديم خدمة التحصيل الالكتروني بمركز الحاج عطا المنان وذلك لتجنيب المواطنين الانتظار

4- علي المركزتحقيق موارد مالية كافية لتنفيذ بنود الميزانية وتوفير بيئة تحتية الكترونية متطورة

5-تدريب العاملين ببرنامج التحصيل الالكتروني بالمركز علي برنامج الخدمات والتطبيقات التقنية المختلفة

6- توفير شبكة اتصال واسعة بمركز الحاج عطا المنان لمجابهة رداءة شبكات الاتصال وتجنب المواطنين الصفوف

7-ربط المركز ببطاقات السحب والدفع الالي ليكون التحصيل بالبنك بدلاً من التحصيل النقدي لتجنب تأخير توريد المبالغ النقدية .

المصادر والمراجع :

القرءان الكريم

ابوزيد كمال خليفة ، ومرعي عطية عبد الحي ,(2004) مبادئ المحاسبة الادارية الحديثة الاسكندرية(مص)

جمعه اسماعيل ابراهيم ؛ ومحرم زينات محمد ؛ والخطيب صبحي محمود (2001)المحاسبة الادارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات

حلس سالم عبدالله ,(2006) دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني

حمدان محمد حياصات ود . امجد جميل الشرفاء ,(2011) دور القبض الالكتروني في تعزيز فاعلية الرقابة في القطاع الحكومي الاردن ,مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ,جامعة مؤتة. العدد الاول, 2012م

نور احمد محمد ومحرم زينات محمد وشحاتة السيد شحاتة ،(2005) المحاسبة الادارية في بيئة الاعمال المعاصرة الاسكندرية الدار الجامعية للنشر مصر.

نور احمد محمد , وعلي احمد حسين (2003) مبادئ المحاسبة الادارية الاسكندرية ،مصر

نور احمد محمد والسوافيري فتحي رزق ،وشحاتة السيد شحاتة ،(2003) مدخل معاصر في مبادي المحاسبة الادارية الدار الجامعية للنشر والتوزيع

-محمد حامد الصياد،**(2007) التحصيل مفهومه واهدافة واهميته واجراءاته ، محاضرات في التامينات الاجتماعية .**

احمد محمد دفع الله ،(2013) التحصيل الالكتروني مدخل للولاية علي المال العام رسالة ماجستير المحاسبة,جامعة السودان ، كلية الداسات العليا.

اشرف محمد ابراهيم منصور ، نموذج مقترح لمراجعة ادارة مخاطر الاعمال دراسة نظرية ميدانية رسالة دكتوراه في المحاسبة (كلية التجارة وادارة الاعمال) جامعة حلوان

الأفندي سجى مصطفى، .(2003)مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العام . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.

شرف الدين محمد خير,(2001) دور المراجعة الداخلية في تنفيذ الموازنة العامة بالتطبيق علي وزارة المالية الاتحادية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة جامعة امدرمان الإسلامية,

اميمه عبدالرحمن محمد طه , (2007)دور الموازنة في تحسين الاداء المالي والمحاسبي بالوحدات الحكومية , رسالة ماجستير في المحاسبة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا,

ابراهيم محمد سليمان الشيخ عيد ,(2007) مدى فاعلية الموازنات كأداه للتخطيط والرقابة رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل فلسطين,

سليمان حسن كدوك ,(2008) دور الموازنة التخطيطية في تقدير الايرادات بالوحدات الحكومية , دراسة حالة هيئة السكة حديد , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا

-**محمد المعتز المجتبي** ، أسامة عبد القادر عبدالمنعم ، أثر تطبيق نظام التحصيل الالكتروني علي الإيرادات العامة ، دراسة حالة ولاية النيل الأزرق، مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين مج 7 ، العدد 26، 2017م .

-**ابوبكر إسماعيل إبراهيم،** عباس محمد خليل أثر التحصيل الالكتروني في زيادة الإيرادات (نظام سداد، دراسة تطبيقية ولاية شمال دارفور رسالة ماجستير غير منشورة في نظم المعلومات الإدارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية التجارة ، 2015م .

-**أسماء علي محمد صالح ،وصال مدثر التنقاري** ، تاج السر حسن سليمان نموذج مقترح للتحصيل المالي الالكتروني في السودان مجلة العلوم الاقتصادية العدد الثاني . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عمادة البحث العلمي 2016م .

-**حنان ادم بخيت** ، التحصيل الالكتروني وأثره على الرقابة في الإيرادات العامة ، دراسة تحليلية تطبيقية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة السودان المفتوحة ، كلية العلوم الإدارية ، 2018م.

أيمن قديح ، 2015م نشر في موقع،w.w.w http://analyseer.net)

احمد فرج سعودي.نشر في موقع موقع مصر س نشر في 2014/7/9م w.w.w alriyadli.com)

Atkinson ,Anthony ,Kaplan(2004) Robert and young mark , Management Accounting. (4Edition) prentice hall New York .

w.w.w https://analyseer.net

w.w.w https alriyadli.com